العدد ٦ / تموز (يوليو) – كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢

# تسيّ

للحدّ من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان

## الحل يبدأ عبر الإعلاميين الشباب

من المعلوم ان لبنان يعتبر نسبياً احد الدول العربية الأكثر إنفتاحاً، لكنه رغم ذلك ما يزال يعاني من قصور في مناهضة العنف المبني على اساس النوع الإجتماعي الذي تشكل المرأة ٩٦٪ من ضحاياه. والأهم في هذا البلد الصغير ان ما يدور فيه حضارياً، ينعكس بشكل كبير على محيطه، لذا من الطبيعي إعتبار مساندة قضايا المرأة والسكان فيه، احد اقصر الطرق لمساندتها عربياً.

في هذا السياق وضمن فعاليات حملة الـ «١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة»، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان بدورة تدريبية استمرت لخمسة ايام في تشرين الثاني تحت عنوان «تعزيز معلومات ومهارات الإتصال لدى طلاب الدراسات العليا في الإعلام في الجامعة اللبنانية في مجال مناهضة العنف المبني على اساس النوع الإجتماعي». واختيار هذه الشريحة للتوجه اليها، كان أولاً بسبب دور الإعلام في صنع الرأي العام وانعكاس المفاهيم التي يتداولها لدى الجمهور وبالتالي المجتمع، ولا سيما ان الإعلام اللبناني يعاني من نمطية وضبابية في التعاطي مع العنف المبني على اساس النوع الإجتماعي، الأمر الذي يدفع نحو الإعلاميين الشباب من أجل مفهمة هذا الملف بشكل صحيح لديه، فبعض الإعلاميين القدماء متمترسين خلف عادات لم تتغير، خاصة ان العنف الممارس ضد المرأة افة قد تطال اية فئة من المجتمع ومن ضمنها الإعلامي كفرد، فالأجدى أولاً توعية من يمارس دوراً رقابياً او إصلاحياً من اجل إيصال رسالة سليمة.

ومن الدلائل المؤلمة والمفاجئة في هذا المجال، والتي لم يتطرق اليها أحد من قبل، ان في الإعلام اللبناني لا تزال بعض الإعلاميات تصرّن في عقد عملهن على ايراد بند «بعدم التعرض اليها بالأذى المعنوي بسبب جندرها او شكلها».

ولعل الظاهرة الموجعة والمذكورة بالإضافة إلى بقية أشكال العنف ضد المرأة، تبيّن أكثر فأكثر الحاجة لتقديم مادة معرفية ومهنية تطبيقية إلى طلاب الإعلام بشكل خاص ومستمر، إلى جانب الأدوات اللازمة لممارسة دورهم في هذا الشق الملّح، ورفع درجة حساسيتهم اتجاهه، فربما المرة القادمة التي تعنّف بها المرأة، لن يمر الموضوع مرور الكرام.

**أمين حماده**
طالب دراسات عليا في كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية
فائز بجائزة الشرف في مسابقة أفضل عمل صحفي حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي

رفع مسؤولية: إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعود لمؤلفّي المقالات ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتّحدة للسكّان. كما أنّ ذكر بعض الأشخاص أو أعمالهم أو بعض شعاراتهم أو عدم ذكرها لا يعني أنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم أياً منها أويصدر أحكاماً بشأنها.

صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ بناية البنك العربي الأفريقي الدولي، شارع المصارف، وسط المدينة، بيروت، لبنان
ص.ب.: ٣٢١٦–١١؛ تلفون: ٠١٩٦٢٥٨٠؛ فاكس: ١٩٦٢٥٨١
الموقع الإلكتروني: www.unfpa.org.lb البريد الإلكتروني: info-lebanon@unfpa.org

شكر وتقدير: تمّ إعداد هذه النشرة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم من مكتب التعاون الإيطالي التابع للسفارة الإيطالية في بيروت.

# إشراك الصحافيين الشباب في مكافحة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي

يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان الإعلام شريكاً رئيسياً في مناهضة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، بما أنه في الموقع المناسب لإثارة النقاش وتحفيز التغيير الإيجابي في مجتمعات مختلفة، عبر نقل المعلومات والرسائل ذات الصلة كما زيادة التوعية لدى المواطنين حول الأوجه المتنوعة للعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي وتضميناته على عدة مستويات (مثلاً، الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، إلخ). وضمن ذلك الإطار، جاءت نتائج وتوصيات الدراسة حول «أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي»، التي أجرتها الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، للتشديد على الدور الحيوي للإعلام في مكافحة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي.

وبالفعل، دعت نتائج الدراسة إلى توعية الصحافيين/الطاقم الإعلامي وتدريبهم ليكتسبوا المهارات الضرورية من أجل الإبلاغ عن قضايا العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي. بناءً على هذه التوصية، تشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع كلّية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية، ونظم تدريب على مدى ٥ أيام (٩-١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) استهدفت ٢٤ طالباً وطالبة من الكلية. فكان هدف التدريب تعزيز قدراتهم في مختلف الكفاءات المرتبطة بالعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، أي المعرفة والفهم ومهارات التحليل والتواصل حتى يجد المشاركون زوايا جديدة يستخدمونها من أجل معالجة قضايا العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والإبلاغ عنها بشكل فعال وأخلاقي.

اكتسب الطلاب المشاركون معرفة نظرية جوهرية تتعلق بالعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، بالإضافة إلى تقنيات ومهارات صحافية مبتكرة ومتقدمة. وقد تُوج هذا الحدث بإطلاق مسابقة كتابة مقالات، حيث طُلب من المشاركين كتابة عمل صحافي (تقرير استقصائي، مقال خاص، قصة، إلخ) باللغة العربية عن موضوع يتعلق بالعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي. نتيجة لذلك، تم تلقّي ما مجموعه ١٠ مقالات بحلول الموعد المحدد. وقامت لجنة حكم تضمنت ممثلين من الإعلام والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وجمعية كفى عنف واستغلال ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمراجعة المقالات ووضع علامات لها. ثم تُوجت المسابقة بحفل توزيع الجوائز في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) حيث مُنحت الجوائز لمؤلفي المقالات الفائزة - رين ابراهيم وجيهان المصري وعلي ماضي وأمين حمادة (من الممكن قراءة المقالات الفائزة أدناه). وقد شكّل هذا الحدث أيضاً فرصة لنشر الدراسات الخمسة عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (الدراسات متوفرة على: www.unfpa.org.lb/publications.aspx).

صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ بناية البنك العربي الأفريقي الدولي
شارع المصارف، وسط المدينة، بيروت، لبنان
ص.ب.: ٣٢١٦-١١؛ تلفون: ٠١٩٦٢٥٨٠؛ فاكس: ١٩٦٢٥٨١.
الموقع الإلكتروني: www.unfpa.org.lb
البريد الإلكتروني: info-lebanon@unfpa.org

# المقالات الفائزة في مسابقة المقال الأفضل عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان

## المرتبـــة الأولـــى

**فاز هذا المقال بالمرتبة الأولى في مسابقة أفضل عمل صحفي حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين طلّاب كليّة الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية والذي نظمّه صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان. إن الآراء الواردة في هذا المقال تعود لمؤلّفتها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتّحدة للسكّان.**

**الإسم:** رين ابراهيم

**التخصص:** طالبة دراسات عليا في كلية الإعلام والتوثيق

## انتظرتـه بشوق ... فاغتصبهـــا أينصفـها القـــانون ؟

"كيف يغتصبها وهي زوجته؟" سؤال عبّر عن استغراب احدى زميلاتي بينما كنت احدّثها عن الاغتصاب الزوجي الذي هو عنف مبنيّ على اساس النوع الاجتماعي، فأخبرتها بتلك القصّة:

"بعد غربة زوجها التي استمرّت ثلاث سنوات، هيّأت نفسها لاستقباله في الثالثة صباحا، وهي تعد الدقائق التي تفصلها عن لقائها المنتظر لحبيبها. ولحظة وصوله هرعت اليه مندفعة والشوق يملؤها وعندما همّت بضمّه اليها، تفاجأت به يقبّلها قبلة باردة على جبينها ثم يبعدها من أمامه.

وقفت مذهولة وهي تحاول استيعاب برودة وغرابة ذلك العائد الذي يذكرها فقط شكليا بزوجها، ولكنها ما لبثت بعد دقائق ان لملمت صدمتها، محاولة اقناع نفسها أن زوجها لا يزال تعبا من السفر ومن مشقات العمل في الخارج. ولكنها لم تستطع التزام الصمت أكثر أمام جفائه لها وعدم اقترابه منها، فصارحته باستغرابها ازاء تصرفاته ولكنّه اكتفى بالقول أنه مريض، دون تقديم أي شروحات أخرى.

وبعد مرور نصف شهر، وبينما كانت نائمة في منتصف الليل، انقضّ عليها بكل وحشية واعتدى عليها كالمجنون وحال انتهائه تركها نازفة تتلوى على الارض وتئن من الالم وهو يشاهدها بدون حراك. وبعد انقضاء ساعة قرّر اخذها عند صديقه الطبيب، الذي رفض أن يعاينها بل اكتفى بوصف الادوية لها كي يتوقف النزيف الذي انتهى بعد ثلاثة أيام. وفيما زال ألم تلك الزوجة في غضون سبعة أيام الا أن ألمها النفسي لم يفارقها حتى تلك اللحظة، فتحولت الى امرأة تشمئزّ حتى من ذاتها وجسدها، لأن زوجها الذي انتظرته بفارغ الصبر ليعود الى موطنه، اغتصب ليس فقط جسدها وانما أيضا روحها. لم يضربها بل دمّرها، رغم انها لم تمنعه عنها ولم ترفض أن تلبّي له حقوقه كزوج، فلماذا العدوانيّة والهمجيّة؟

إن تلك الزوجة التي تحوّل الحلم بلقاء زوجها العائد من الغربة، الى كابوس يغتال جسدها ووجدانها، ليست بطلة في احدى الافلام والمسلسلات الدراميّة، انما هي ضحية واقعيّة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

وكي لا تغتصب مرتين، الاولى من زوجها والثانية من القوانين والتشريعات، روت شهادتها المريرة على خشبة مسرح بابل، في الحمرا، في محاكمة صورية لجرائم الاغتصاب الزوجي، وترافقت معها شهادات ثلاث نساء أخريات تعرّضن للاغتصاب الزوجي. وقد ختمت كل من النساء الأربعة شهادتهن بنداء وجّهنه لمجلس النواب بالكفّ عن تشويه مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري والغاء جريمة الاغتصاب الزوجي.

تلك المحاكمة الصوريّة أتت ردّا على اللجنة التي كلّفت دراسة مشروع قانون "حماية النساء من العنف الاسري" والتي أعربت، عبر رئيسها النائب سيمر الجسر، في ٢ / ٨/ ٢٠١٢، أنها ادخلت بعض التعديلات على مشروع القانون وبذلت جهدا كبيرا في التوصل الى صوغ قانون يحمي المرأة بشكل

فاعل من أي عنف داخل الاسرة، وفي الوقت نفسه يراعي القيم المجتمعية في الحفاظ على الاسرة دون التفريط في حقوق الأفراد.

هذا ورأت اللجنة أن ما من فعل اسمه الاغتصاب الزوجي، لذلك ألغت المادة المرتبطة به التي كانت موجودة في مشروع القانون، كما تمّ الغاء الشكوى عن طريق الاخبار.

وما لبثت أن أعلنت اللجنة الصيغة النهائية للمشروع حتى تعالت أصوات الجمعيات المعارضة للتعديلات التي اعتبرت أنها تشويه لذلك القانون. ومن تلك الجمعيات، التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الاسرى الذي وجّه كتابا الى اللجنة النيابية الفرعية التي درست مشروع قانون "حماية النساء من العنف الاسري"، طالبا منها اعادة النظر بالمواد التي تمّ تعديلها والتي من شأنها تفريغ القانون من مضمونه. هذا الكتاب ردّ بالحجج والبراهين القانونية على أخطر التعديلات التي لحقت بمشروع القانون، كالمواد المتعلقة باكراه الزوجة على الجماع وأمر الحماية وموضوع الحضانة والمادة ٢٦ المرتبطة بأحكام محاكم الاحوال الشخصيّة. فمثلا المادة ٣، الخاصة بالزوجة والجماع تم تعديلها على الشكل التالي:

"من أقدم، بقصد استفاءه للحقوق الزوجية للجماع أو بسببه على ضرب زوجه أو ايذائه، عوقب باحدى العقوبات المنصوص عنها في المواد ٥٥٤ الى ٥٥٩ من قانون العقوبات. وفي حال معاودة الضرب والايذاء تشدد العقوبة وفقا لأحكام المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات . وان تنازل الشاكي، تسقط دعوى الحق العام في الدعاوي التي تطبق عليها المواد ٥٥٤ و ٥٥٥ من قانون العقوبات".

وجد التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الاسري أن "هذا النصّ هو لزوم ما لا يلزم، لأن تجريم الضرب والايذاء منصوص عليه في قانون العقوبات ولا يشترط تبيان السبب الذي أدى الى التسبب بالضرب والايذاء. ففي ظل قانون العقوبات الحالي تستطيع السيدة التي تعرّضت للضرب والايذاء أثناء مجامعة زوجها، أن تتهمه بجرم الضرب، سندا للمواد ٥٥٤ وما يليها من قانون العقوبات".

فبحسب التحالف "المطلوب تجريمه هو انتهاك حرمة الجسد الذي لا يجرّم في النص المقترح، أي تجريم فعل الاكراه بحدّ ذاته. فالنص، كما ورد، هو التفاف على التشريع. فاذا وصلت اللجنة الى قناعة أن الاكراه على الجماع لا يجوز حتى بالتهديد، الذي يمثل العنف المعنوي، فلماذا لا تذهب مباشرة الى تجريمه دون محاولة الالتفاف هذه عن طريق تجريم ما هو مجرّم أصلا؟".

ومن أخطر ما يكون أن يمرّ مشروع القانون هذا دون الغاء المادة ٢٦ التي تعطي الاولوية لأحكام الاحوال الشخصية، في حال التعارض بينها وبين مشروع القانون الخاص بالعنف الاسري. فوفقا لتلك المادة، أصبح للمحاكم الشرعية صلاحيّة توصيف الفعل ان كان عنفا أو لا وبالتالي ان كان يعاقب عليه هذا القانون أو لا.

وسط هذا الشرخ الكبير بين الجمعيات المعنيّة بشؤون النساء وبين التشريعات والقوانين التي تحاك بصوف الذكوريّة، تبقى المرأة، التي تتعرّض للاغتصاب الزوجي، قابعة بين هاجسين يلازمانها: الهاجس الاوّل هو زوجها الذي لم يبق فيه من الانسنة غير شكله. أما الهاجس الثاني فهو هشاشة القوانين، التي عوضا عن المحافظة على العائلة، تدمّرها! اذ عندما تعنّف المرأة والزوجة والأم تتفكك العائلة بأسرها.

انّ ضحايا الاغتصاب الاربعة، اللواتي روين معاناتهنّ على خشبة مسرح بابل، علّها تلقى آذانا صاغية لدى السياسيين والمشرّعين، لسن وحدهنّ في تلك المحنة بل هنّ عيّنة لكلّ زوجة دمّرها العنف والاستعباد فسكنها اليأس ولم تعد تملك القدرة على استكمال الحياة الزوجيّة. تلك المرأة التي تصبح كورقة الخريف التي بالكاد تتكئ على غصن الشجرة، فلا تعرف متى تتحوّل سرعة غضب زوجها، فجأة وبدون مقدّمات، الى اثبات رجولة معنويّة يفتقرها بالاساس، فتترك وحدها لتسقط وتواجه قدرها المحتّم.

في الختام، أقول لكل الاشخاص الذين ينكرون كلمة "الاغتصاب الزوجي"، سمّوها ما شئتم! سمّوها اكراه، سمّوها اعتداء، سمّوها استيفاء الحقوق الزوجيّة، لكنّ الفعل موجود واسمه اغتصاب وهو أفظع جريمة يمكن أن تمارس على المرأة. فهل ستتمكّن المرأة ،بدعم من الجمعيات التي تتعاطى هذا الشأن، من التوصّل الى صيغة قانون منزّه عن القوالب المجتمعيّة والفهم الخاطئ للدين، ليشكّل حبل نجاة للنساء اللواتي يتعرّضن للاغتصاب الزوجي؟

## المرتبـــة الثانيـة

**فاز هذا المقال بالمرتبة الثانية في مسابقة أفضل عمل صحفي حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين طلّاب كليّة الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية والذي نظمّه صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان. إن الآراء الواردة في هذا المقال تعود لمؤلفّتها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتّحدة للسكّان.**

**الإسم:** جهان المصري
**التخصص:** طالبة دراسات عليا في كلية الإعلام والتوثيق

# حكاية أمل

حين يتحول الصمت الى ثوب يتم إلباسه للمرأة المعنفة، يصبح العنف مضاعفاً، ويصير الصمت بحد ذاته عنفاً. فعلى الرغم من "الانفتاح" الذي يحسب اللبنانيون أنهم من رواده، يتغير الامر وتتبدل الصورة كثيرا عند الإقتراب من قضايا النساء ضحايا العنف، وكيف اذا كان العنف أسرياً.

يمس قانون "حماية النساء من العنف الاسري" الذي لم يرَ النور بعد، جهات عدة في المجتمع لكنه بالنسبة الى "أمل"، المراة التي تجرعت ألمه، أكثر من قضية وأكثر من مطلب.

"أمل"، هو الاسم الذي إختارته للتعريف عن نفسها لأنها شعرت بحاجتها لإرتدائه في هذا الحد الفاصل من حياتها، "ربما يساعدني على إعادة ترميم حياتي التي تمزقت ذات يوم". بالنسبة لها ما حدث معها كان على غرار قصص الأطفال التي تبدأ مع "كان يا ما كان في قديم الزمان..."، لتنتهي كما في كل حكايا الأطفال عند مشهد "تزوج الأمير والأميرة وعاشا بسعادة ورفاه" مع فارق واحد في حالتها وهو أن الستارة لم تسدل في حياتها بهذه السهولة، وأنها ما زالت تحلم بالسعادة والرفاه.

فالأمير الذي جاء على غفلة وهي على أبواب دخول الجامعة، كان طبيبا "ابن عيلة" أو بإختصار "مش كل يوم في هيك عريس"، فالتقى الكل فجأة على مصلحتها واتفقوا على ان الزواج ليس بعائق أمامها لإكمال دراستها، خاصة وان الطبيب "العريس" يشجعها على ذلك.

تزوجت "أمل" بمباركة أهلها والمجتمع، ولكن ما لم تكن تدركه تلك الصبية أنه ما أن تغلق الأبواب حتى تسقط الأقنعة وتظهر محرمات جديدة ينسحب فيها الأهل والمجتمع من الصورة، لتظل هي بصفتها الجديدة، "الزوجة"، وحيدة في الميدان.

بدأ الطبيب بإقفال الأبواب عليها وبتقنين علاقتها مع العالم، وشيئا فشيئا سقط القناع وبدأ مسلسل العنف اللفظي والجنسي يمارس عليها. لقد كان محصن إجتماعيا من موقعه كطبيب، تقول "أمل"، "وهذا مكنه من أن يكون محط ثقة عند الجميع، أما أنا فصبية لم تختبر الحياة بعد ومع ذلك وجدني الكبار أهلا للزواج والإنجاب. في البداية لم أفقه حقيقة ما يجري معي ولم أجرؤ على البوح، ولكن مع تصاعد حدة العنف الممارس ضدي كان لا بد من المقاومة".

لم تقتصر ممارسات الطبيب العنفية على الإغتصاب الزوجي، فأتبعها بإسقاط الجنين الذي حملته "أمل" في أحشائها بحقنة واحدة. كيف؟ ببساطة أخبرها بأنها جرعة من الفيتامينات المغذية للطفل! من كان ليصدق روايتي، تقول "أمل" "فالحكاية تبدو مثل الأساطير لمجتمعي وأهلي. أما أنا فببساطة كنت مشدوهة، لم أدري ماذا يمكن أن أفعل؟ وماذا يجب أن أفعل؟ وكيف لي أن أثبت ما حصل؟ وهل ينصفني القانون لو لجأت اليه؟ كنت مفجوعة وحزينة ومحطمة وضعيفة!"

لم تدم طويلا الدوامة التي دخلت او أدخلت اليها "أمل"، حتى إكتملت رقعة الشطرنج وبدأ زوجها يُظهر علامات اخرى، فجاء اليها شارحا أن ممارسة الجنس الجماعي أمر "طبيعي"، وأن الممارسات مع الحيوانات "طبيعية" أيضاً. عندما وصلت الامور الى هذا الحد بدأت امل عملية الإعداد لهربها من منزلها الزوجي "كنت مذعورة، وكان الهروب ضرورة مهما كان الثمن".

قد تكون "أمل" محظوظة بأن جنوح زوجها وصل الى الحد الذي سهّل لها طلب الطلاق. وقد تكون

"أمل" محظوظة أيضا بوجود قاضٍ شرعي حكم بفسخ الزواج في وقت قصير وسريع، ولكن من يحاكم زوجها؟ من يحاسبه على فظائعه وعلى عنفه؟ ومن يحاكمه على إجهاض جنين؟ ومن يسأله عن الأذى النفسي والجسدي الذي ألحقه بها؟

كم من امرأة ستظل تعاني في ظل عدم وجود قانون واضح لإنصافها من براثن العنف؟ فعلى الرغم من مرور أسابيع وأشهر وجلسات من المناقشة أمام اللجنة الفرعية في مجلس النواب لم يرَ قانون "حماية النساء من العنف الاسري" النور حتى اليوم، فإلى متى؟

صحيح أن "أمل" إختارت اليوم اسماً جديداً لتخط لها طريقا جديدة في الحياة، إنما المؤسف بنظرها هو أن تتحول معاناتها الى مجرد قصة جديدة تضاف الى مجموعة القصص الحياتية لنساء لبنانيات معنفات. وهنا، يمكن ملاحظة أنه وعلى الرغم من تجرؤ المرأة على عرض معاناتها مع العنف الأسري في أكثر من مناسبة وأكثر من مكان، وعلى الرغم من بشاعة هذه القصص، وعلى الرغم من كل حملات التوعية التي تقوم بها الهيئات المعنية، ما زال الامر نسبياً للبعض يحتمل التأجيل والتأويل فكان أن أدخلت اللجنة النيابية إقتراحا بأن يطال قانون"حماية النساء من العنف الاسري" الأسرة ككل وليست فقط المرأة!

صحيح إنها ليست المرة الأولى التي تدخل فيها المرأة اللبنانية في نضال للمطالبة بحقوقها، لكن المؤسف أنها ما زالت حتى اليوم تقول "احموني من العنف مهما تعددت أشكاله". لقد حمى شذوذ الزوج، "أمل" من الغرق في دوامة العنف، ولكن من يحمي غيرها؟ والمؤسف فوق كل هذا أن "الطبيب" حر طليق وقادر في اي لحظة على ممارسة عنفه على أخريات. وقادر بكل بساطة على الزواج ثانية – وربما قد فعل – من صبية "ضحية" من منطقة بعيدة لم يصلها منه إلا بطولاته في المهنة ليكون "العريس اللقطة" من جديد.

اليوم تصارع "أمل" على أكثر من جهة لإستعادة حياتها، كما يصارع قانون "حماية النساء من العنف الاسري" لأن يُقر في مجلس النواب. ولكن كم من "أمل" بيننا ما زالت تعاني بصمت وبوجع وبألم؟

## المرتبـــة الثالثـــة

**فاز هذا المقال بالمرتبة الثالثة في مسابقة أفضل عمل صحفي حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين طلّاب كليّة الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية والذي نظمّه صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان. إن الآراء الواردة في هذا المقال تعود لمؤلفّتها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتّحدة للسكّان.**

**الإسم:** علي ماضي
**التخصص:** طالب دراسات عليا في كلية الإعلام والتوثيق

# عنف في الغربة

«العثور على خادمة من التابعية الاثيوبية مقتولة في احد الاحراش»..

«انتحار خادمة سيرلنكية بعد ان رمت بنفسها من على شرفة الطابق السابع»..

عبارات تتردد كثيرا على مسامعنا عبر محطات التلفزة أو نقرأها في الصحف... لكنها تمر مرور الكرام كسواها من الاخبار العادية.

مثيرة للدهشة هذه الحالات، حيث يقطع إنسان مسافة طويلة متكبدا عناء السفر والغربة لكسب قوت عيشه في بلد غير وطنه.. وإذ به ينتهي بمصير اللاعودة.

للغربة بحد ذاتها والبعد عن الأحبة والأقرباء مرارة ومعاناة، فكيف إن صاحبتها ممارسات بشرية بعيدة عن الانسانية! ما الشعور المترتب عليها؟ وكم من الآلام تتمخض عنها؟

رغم انتهاء عصر العبودية وتجارة البشر منذ عقود، إلا أن نشاط «مكاتب تأمين الخادمات» في

لبنان يحظى بنشاط وحيوية متنامية، وهي معنية باستقدام عاملات من جنسيات مختلفة – من بلدان فقيرة عادة – للعمل في المنازل.

مع بدء رحلتها لخارج الوطن تبدأ معاناة «الخادمة».. شابة أجبرها الدهر على مواجهة أمواج الحياة العاتية، لإعالة أهلها وعائلتها، أو لتأمين مصاريف زواجها (كما التقاليد في بعض البلدان)، أو هربا من معاناة كانت تأمل أن تجد ملاذا منه في عبور الأمصار طلبا للعيش الكريم وبمبلغ شهري زهيد قد يملأ به أحدهم خزان وقود سيارته ليوم واحد.

مع وصولها إلى الأراضي اللبنانية تبدأ المعاناة الحقيقية وإن كانت غير واضحة المعالم. فهي بنظر مستوردها «سلعة» يمكن استبدالها أو رفضها بحسب الزبون، يتم تكديسها مع زميلاتها في المكان المخصص لهن، غرفة قد لا تتوفر فيها الشروط الطبيعية لحجم سعتها من البشر.. بانتظار أن يأتي الزبون حيث تخضع للفحص، فإن كانت ضمن المواصفات باشر بالاجراءات القانونية ودفع «ثمنها» للمكتب تمهيدا لنقلها إلى المنزل، وإن لم يتوفر الزبون المناسب بوقت سريع كان عليها البقاء حتى يأتي الفرج.

خياران لا ثالث لهما يتحكمان بعام على الأقل من حياة «الخادمة» في المنزل، إما أن يكون حظها مع أناس لديهم أخلاق إنسانية في التعامل معها، فتكون بذلك من السعداء، وإما أن تبتلى بنوع آخر من البشر فتشقى طوال فترة عملها – إن أكملتها.

عنف جندري بامتياز يُمارَس على الخادمات الأجنبيات في لبنان، يبدأ من نظرة عين قاسية ولا يقف عند تأنيب وضرب، وصولاً إلى اتخاذها خيار الهرب أو الانتحار..

قد يعتقد البعض أن العنف جسدي فقط، لكن الأمر أكثر تعقيدا من نظرة سطحية للأمور، فالكلام في بعض الأحيان قد يكون له وقع الصاعقة وأشد فتكا بالمعنّف من ضرب مبرح لـ ٢٤ ساعة متواصلة.

تعاني بعض الخادمات من سوء أخلاق من تعمل لديهم، فهم لا يعتبرونها من صنف البشر، إن هي إلا أداة لتلبية طلباتهم بأسرع وقت وعلى أفضل وجه دون أخذ إمكانياتها وقدراتها الجسدية والعقلية واللغوية بعين الاعتبار، وإن حصل تقصير يكون نصيبها كلام جارح وصراخ وتأنيب.

لا يقف العقاب عند هذا الحد، فبعضهم لا يتكبد عناء استخدام لسانه، بل يعاجلها بصفعة من يده أو ضربها بكأس يحملها وقد يكون أكثر تفننا باستخدام حزام أو مسطرة من الخشب أو ما تيسّر من أدوات صلبة يكون لها آثارا وندبات على الجسد الضعيف، وصولا إلى جريمة الاغتصاب دون أن تملك الضحية جرأة على الرفض أو حتى عن الإعلان عن مصابها، لا لأحد من أصحاب المنزل لأنها ستكون الحلقة الأضعف، ولا لجهاز أمن رسمي لبناني، ولا للقضاء الذي لا يضمن لها أي حقوق.

قد لا تكون بعض الخادمات مبتلاة بالعنف الجسدي، لكنها تعاني نفسياً، فهي منبوذة من قبل أفراد العائلة المالكة، لا تجد لها أنيسا ولا رفيقا، لا أحد تتحدث إليه أو تشكو إليه همومها، فقط هي للعمل، تأتي بشيء وتأخذ آخر، تحضر الطعام، تنظف المنزل، حتى أنها لا تشاركهم في نفس طعامهم ولا تلبس إلا البالي من الثياب، وهي محرومة من التواصل مع زميلاتها وإن كانت في البناء نفسه. لا يوم عطلة أسبوعيا ولا أمل في تنشق بعض الهواء النقي خارج المنزل، بل مكانها القبر الكبير بين أربعة جدران.

مكان نومها، حدّث ولا حرج، غرفة صغيرة قد لا تصلح سجنا، هذا في أفضل الأحوال، وإن كان حظها عاسرا فهي تنام على الشرفة ضمن غرفة مستحدثة صغيرة معزولة عن باقي أطراف المنزل، أو مغطاة بستار (برداية) خارجي لا يقيها حرّ الصيف ولا يمنع عنها قساوة الشتاء.. أو أنها تنام على وسادة وضعت في المطبخ او في غرفة توضع فيها الأغراض التي لم تعد صالحة للاستعمال.

أضف إلى ذلك الامتناع عن إعطائها الإذن بالحديث إلى أهلها ولو هاتفيا، حتى حرمانها من أدنى حقوقها في التعبير عن مشاكل تعترضها أو مرض قد يصيبها، وغير ذلك الكثير من المعاناة بسبب قلة الضمير والإنسانية.

هذا على سبيل المثال لا الحصر، وهي حالات قد يشاهدها الفرد منّا بعينه وقد يسمع عنها.

يستغرب لوجود هكذا ظلم في هذا العصر، لكنه الواقع الذي لا يمكن إخفاؤه. هذا الواقع الذي يودي بكثير من الخادمات إلى سلوك طريق الهرب من المنازل إلى المجهول أو مع أحد الأشخاص المستغلين، وإن اتخذت قرار الشكوى للمكتب الذي عملت عن طريقه يمكن أن تبادل بالضرب المبرح وتعود إلى عملها ذليلة.

كل هذا يؤدي إلى أن يطفح الكيل بها، ولا تعود مطيقة للحياة، فتقرر الهروب منها إلى عالم آخر ربما يكون أكثر راحة وتأخذ مطالبها.. وهذا الخيار الضعيف يؤدي إلى خسارتها، والخاسرة هي وحدها.

فإلى متى سيبقى التشدّق بالقيم كلاميا فقط؟ هل ستكون إعادة عصر تجارة العبيد على أيدي اللبنانيين، أم هناك أصوات أخرى ترفض العودة للوراء، وتدعو لمجتمع آمن وأقل عنفا!!

سؤال برسم كل لبناني يقبل على غيره ما يقبله على نفسه.

## جائـزة الشرف

**فاز هذا المقال بجائزة الشرف في مسابقة أفضل عمل صحفي حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين طلّاب كليّة الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية والذي نظمّه صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان. إن الآراء الواردة في هذا المقال تعود لمؤلفّتها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتّحدة للسكّان.**

**الإسم:** أمين حماده

**التخصص:** طالب دراسات عليا في كلية الإعلام والتوثيق

# الإغتصاب الزوجي: حق أو خطأ شائع؟

«ليلى»، لم تكن اسم علم لإمرأة. كانت من أسماء الخمرة في لغة العرب، بل أحلى أسمائها بنظرهم، لأنها لا تعني الخمر وحده بل نشوته أيضاً. وتحولت «ليلى» بخطأ شائع إلى كل أنثى على ألسنة الشعراء الذكور من قيس بن الملوح وصولاً إلى نزار قباني الذي، كمن سبقه، تبرع وأرسلها بطيب خاطر لـ«تعاشر رجال الأرض» وتعود اليه. هكذا وعبر التاريخ تحول جسد «ليلى» بدوره إلى ملكية للزوج الذي إحتله كما يجتاح المدن وخطأ شائع لا يعني المرأة وحدها، بل أيضاً وربما فقط النشوة التي يقدمها مرضاةً او إغتصاباً!

الحقيقة تؤلم، لكنها كالوجع، رغم الألم ينبه الجسم الى وجود الخلل او المرض، ووجه من اوجه الحقيقة اليوم ان واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف من قبل شريكها، بحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان. عنف غالباً ما يكون شكلاً من اشكال الإغتصاب الزوجي أحد اصناف العنف المبني على اساس النوع الإجتماعي. وهذه النسبة قد تكون أعلى في العالم العربي ولبنان، بسبب تقاليده الداعية إلى «الستر» اي عدم كشف كل ما يدور داخل جدران «القفص الذهبي».

ومآسي الإغتصاب الزوجي كثيرة. تخفي مريم ق. أم لأربعة أطفال رأسها بين يديها وتروي: «في احدى الأيام عاد الى المنزل غاضباً بعد أن أثقل في الشرب، بدأ بضربي بأسلاك كهربائية وقضبان حديد، لم يكتفي بذلك بل قام بوضع رأسي في كرسي الحمام قائلاً لي «هنا مكانك» ومن بعدها تسلى بإغتصابي امام أطفالي الذين سارعوا في الإختباء خوفاً منه».

و«الستر» او عدم الجرأة على الكلام، في نظر الموروثات والممارسات التقليدية بداعي المحافظة على العائلة، يشكل وإياها أهم أسباب إستمرار الإغتصاب الزوجي. كان زوج مريم متعلقاً بمشاهدة الأفلام الاباحية ليمارس معها كل ما تعلمه منها رغماً عنها. تقول دامعة: «بالرغم من ادراكه لمدى تعبي وارهاقي أحياناً، حتى في الليلة التي انجبت فيها إبنتي لم يتوقف، لم يكن امامي الا خيار الرضوخ خوفاً منه على أولادنا وعلى سمعتنا». الأمر الذي تؤكده الأخصائية في علم النفس الدكتورة جيزيل أبي شاهين: «الرجل ينشأ على ممارسة العنف، بينما المرأة تتربّى على اطاعة

زوجها والإنصياع لأوامره، ومنذ الصغر يحضّر الأهالي أطفالهم على هذه الأدوار التقليدية».

وإلى جانب العادات، يشكل الفهم الخاطىء للدين غطاءً للإغتصاب الزوجي. يسود في مجتمعاتنا العربية، التي يشكل الإسلام غالبيةً فيها، ان الشيطان أغوى حواء فكانت السبب في حرمان آدم من الجنة، رغم ان القرآن يقول في سورة الأعراف الآية ٢٠: «فوسوس لهما الشيطان» اي إليهما معاً. لكن حواء تحمل الوزر وحدها حتى يومنا هذا، وعلى هذا النحو يستمر التفسير المحدود للدين من أجل مصلحة الرجل. ينص الحديث النبوي على ان «إذا دعا الرجل امرأته فأبت فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح». ورغم ان المفسرين ربطوا الحديث بحالة عدم وجود اي عذر، إلا ان التطبيق يمارس وفق حرفية الحديث لا روحه وتفسيره.

ولم يكن إستغلال شريعة السماء وحده في انتهاك حقوق المرأة وإنهاكها، بل رافقته شريعة الأرض اي القوانين التي لا تجرم الإغتصاب الزوجي. تنص المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات اللبناني على ان «من أكره غير زوجه بالعنف والتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل». اي ان من أكره زوجته لا عقاب له. تتساءل مريم عن «أي قانون أو شرع يسمح لزوجها بأن يعاملها بهذه القسوة؟». وتوضح «لم يكن زوجي يخاف شيء لأنه كان يضمن أن القانون سيقف في صفه».

وعلى قدر بشاعة الأسباب المساهمة في ترسيخ الإغتصاب الزوجي، لا تزال عواقبه الكارثية على المرأة خصوصاً وبالتالي المجتمع الذي تلعب الدور الأبرز في تربيته، أكثر إيلاماً وتتوزع على عدة مستويات. ولعلّ الآثار الجسدية والصحية تبقى الأكثر انتشاراً ووضوحاً. وفي هذا السياق تشير إحصاءات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ان «العنف الأسري يشكل السبب الأول للوفيات والإصابات والعجز للنساء فوق سن الخامسة والأربعين» علماً ان الإغتصاب الزوجي أحد ابرز واخطر ضروب العنف المنزلي. تدمع سحر ك. وهي تقص حادثة لا تزال محفورة فيها من شدّة ما آلمتها، عن كيف رفض الرجل، الذي تبرأت من كونه زوجها واصفةً ايّاه بـ «مغتصبها» بعد مرور وقت طويل قضته بـ «الإستنجاد وطلب المساعدة»، أن يأخذها لزيارة الطبيب بعد إغتصابها وتبريح جسدها بالضرب: «لم يتوقف النزيف الا بعد ثلاثة أيام كدت أفقد فيها حياتي وكلفني ذلك خسارة رحمي».

وبطبيعة الحال ان يؤدي الأذى الجسدي إلى آثار نفسية. تكشف المعالجة النفسية د. سهى نصرالدين ان الكثير من الحالات التي تطبيها تعاني من «إرتباكات نفسية بسبب إغتصاب ازواجهن لهن»، لافتةً إلى ان معظمهن «مطلقات بعد ان فاق الألم قدرتهن على التحمل». وتعدد اثاره الكثيرة «كالصدمة، الإكتئاب، القلق، الإنعزال والشعور بالوحدة، فقدان الثقة بالنفس وبالرجل بشكل عام، والعديد غيرها التي قد تؤدي إلى الإنتحار». هذه الآلام تؤكدها سحر قائلة: «لقد تطلقت الأن، لكنّ الألم النفسيّ والمعنوي لا يزال مستمراً، لقد دمرني وقتل أنوثتي».

وإذا كانت الآثار الجسدية والنفسية لم تردع الإغتصاب الزوجي، فإن الآثار الإقتصادية أيضاً بسبب عدم قدرة المرأة على تأدية كامل عملها عند تعرضها للعنف، لم تؤدي إلى ذلك. تشير دراسة أميركية لـ «أ موريسون و م.ب. اورلاندو» إلى ان «الخسارة على صعيد الأجور نتيجة العنف المبني على اساس النوع الإجتماعي قدرت بـ ١،٧ بليون دولار اميركي في الولايات المتحدة وحدها».

والأكيد ان الإغتصاب الزوجي لا يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور، والأكيد أكثر ان الحل تتعدد أشكاله ويقع على عاتق كل من يحمل صفة «بشري» ويبدأ من ذات كل فرد منا أولاً وإلا الآثار لن تقف عند حد. ولأن المسؤولية من غير الممكن ان يتحملها الجاني والضحية على قدر سواء، من المفيد ان ندرك الفرق بين «رجل معها» و«رجل عليها». وبالعودة إلى لغة العرب التي بدأنا منها، قد نلاحظ فرقاً بسيطاً لكن بحجم حضارة: لا فرق بين إنسان وإنسانة.. إلا تاء مربوطة.

# إطلاق تقرير «مسح الخدمات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية إلى عاملات المنازل المهاجرات في لبنان»

في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، أطلقت منظمة العمل الدولية تقرير «مسح الخدمات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية (١٩٨٠–٢٠١٢)» في فندق «هوليداي دون» في فردان. وقد أُعدّ التقرير في سياق برنامج العمل لحماية حقوق عاملات المنازل المهاجرات في لبنان الخاص بمنظمة العمل الدولية والممول من الإتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يقتفي التقرير آثار تاريخ عمل المنظمات غير الحكومية مع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان منذ بداية الثمانينيات لاستكشاف المقاربات التي تشكل الأساس لتدخلات المنظمات غير الحكومية وشراكاتها. بالإضافة إلى هذا المكوّن التحليلي، يتضمن التقرير دليل الخدمات المتوفرة حالياً لعاملات المنازل المهاجرات عبر المناطق اللبنانية. ومن المتوقع أن تقوم نتائج هذا التقرير بتوجيه المنظمات غير الحكومية في إنشاء أنظمة إحالة فعالة لعاملات المنازل المهاجرات، والعاملات القادمات حديثاً في إيجاد عمل ملائم لهن في حقل العمل الفرعي لعاملات المنازل المهاجرات، والمانحين في دعم المبادرات لتعزيز ظروف العمل والعيش اللائقة لهذه الفئة من السكان. بعد حفل الإطلاق، قامت المنظمات غير الحكومية التي شاركت في المسح بتعريف الزائرين على الخدمات التي تقدمها لعاملات المنازل المهاجرات عبر دعوتهم إلى الأكشاك التي كانت قد جهّزتها خارج دار السينما «دون». ستستمر المنظمات غير الحكومية في تحديث خدماتها والتقرير متوفر على الإنترنت على الصفحة التالية: http://www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/downloads/events/2012/prowd_2012/report.pdf.

مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية
سنتر أريسكو، شارع جوستينيان، القنطاري
ص.ب.: ١١–٤٠٨٨ بيروت، لبنان
رياض الصلح، بيروت ١١٠٧٢١٥٠
تلفون: ٠١٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٠١٧٥٢٤٠٥
البريد الإلكتروني: Beirut@ilo.org
الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/index.htm

# التنسيق بين الوكالات لمواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين النساء والفتيات السوريات النازحات

أكثر من ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان هم من النساء والأطفال (بما في ذلك الفتيات الصغيرات) وهنّ عرضة لخطر العنف بسبب النزوح القسري والإنفصال عن العائلة وتزايد العرضة نتيجة التغيرات في الحماية البنيوية والإجتماعية الأساسية والوصول المحدود إلى الخدمات.

تطلّبت قضية العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي اهتماماً خاصاً من الفاعلين الإنسانيين العاملين في لبنان على الأزمة السورية، فاستلزمت الحاجة إلى تعزيز آليات التنسيق العملية من خلال تشكيل فريق عمل يعُنى بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي على الصعيد الوطني وفريقي عمل فرعيين ميدانيين في البقاع وشمال لبنان يعنيان بهذا الموضوع في كانون الأول (ديسمبر). ويتمثل الهدف الرئيسي لآليات التنسيق هذه بتعزيز الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والإستجابة المتعددة القطاعات التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة. هذا ويتألف فريق العمل المشترك من ممثلين عن الوزارات المعنية ومنظمات غير حكومية (لبنانية ودولية) ووكالات الأمم المتحدة. ينطوي فريق العمل المشترك تحت فريق العمل الخاص بالحماية، وتترأسه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإشتراك مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تحسين تقديم الخدمات وتنسيقها. ولقد استفاد فريق العمل من المساعدة الفنية التي قدمها المستشار الإقليمي ما بين الوكالات حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل فريق الإستجابة السريعة لنطاق المسؤولية عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي.

بهدف تعميق[١] فهم النطاق والطبيعة والتحديات المرتبطة بالعنف على أساس النوع الإجتماعي ضمن سياق الأزمة الإنسانية، أجرى عدد من أعضاء فريق العمل المشترك عدداً من التقييمات والمسوحات كالآتي:

- تقييم العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي لدى اللاجئات السوريات (لجنة الإنقاذ الدولية – أيلول (سبتمبر)
- دراسة حول واقع الصحة الإنجابية والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي لدى اللاجئات السوريات (صندوق الأمم المتحدة للسكان – حزيران (يونيو)– آب (أغسطس)
- مسح حول مقدّمي مزوّدي خدمات الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي في شمال لبنان والبقاع (صندوق الأمم المتحدة للسكان – كانون الأول (ديسمبر)

وأظهرت نتائج التقييمات أعلاه ككل، بالإضافة إلى التقارير الآتية من الفاعلين الإنسانيين العاملين على الإستجابة الميدانية لحالات العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، أنّ النساء البالغات والفتيات المراهقات يحدّدن عنف الشريك المقرب والتهديد بالعنف الجنسي والزواج المبكر والجنس من أجل البقاء فضلاً عن العنف اللفظي والعاطفي على أنها أشكال العنف الرئيسية التي تعاني منها اللاجئات السوريات من نساء وفتيات. كما وتشير بعض الروايات إلى أنّ الفتيان والرجال أيضاً يتعرّضون للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

علاوةً على ذلك، بدأ فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، ومن خلال دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتطبيق نظام إدارة المعلومات عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي الذي يقوم بتجربته حالياً في شمال لبنان كل من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومقدّمي خدمات الحماية من العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي. ونظام إدارة المعلومات عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي هو مبادرة متعددة الأوجه[٢] تمكّن الفاعلين الإنسانيين المستجيبين

---

[١] نطاق المسؤولية عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي *(GBV AoR www.gbvaor.net)*

[٢] للمزيد من المعلومات حول نظام إدارة المعلومات عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، زوروا *www.gbvims.org*

لحوادث العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي من جمع وتخزين وتحليل وتشارُك البيانات التي تنقلها الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي وذلك على نحو فعال وآمن. ومن المتوقع أن يوفّر نظام إدارة المعلومات اطّلاعاً أكبر عند مزودي الخدمات لدى صنع القرار، وتحسيناً في تشارُك البيانات والتعاون بين الفاعلين الإنسانيين، وجهود تأييد اكثر تنسيقاً وتعزيزاً، فضلاً عن تقارير أكثر دقة للجهات المانحة.

وعلى جبهتي الوقاية والإستجابة، يوفر الفاعلون الإنسانيون مجموعة خدمات تتضمن تنمية قدرات العاملين الإنسانيين في مناطق التركيز القويّ للنازحين السوريين كما بين المجتمعات المحلية المستضيفة، بالإضافة إلى الدعم النفسي والأماكن الآمنة والملاجىء للنساء والفتيات وزيادة التوعية وتقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية والمساعدة المادية وفرص كسب الرزق للناجين.

وخلال العام ٢٠١٣، ينوي كل من أعضاء فريق العمل المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والفاعلين الإنسانيين، التوسّع في النتائج المحققة في مجال الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والإستجابة إليه، أكان بين اللاجئين السوريّين أو المجتمعات المضيفة الأكثر عرضة، وذلك عبر ما يلي:

- مواصلة تطبيق نظام إدارة المعلومات عن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي وتقييم إمكانية نقله إلى مناطق أخرى؛
- تعزيز التنسيق بين الوكالات ما بين فريق العمل المعني بحماية الطفل وفريق العمل المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي من أجل إجراء تقييم حماية الطفل مع التركيز بصورة خاصة على العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي؛
- تعزيز نظام وآلية الإحالة في حالات العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين مختلف القطاعات والمنظمات؛
- ضمان توفير الدعم العاطفي والنفسي للنساء والفتيات والفتيان الناجين من العنف؛
- دعم النشاطات لإنتاج الدخل وكسب الرزق من أجل تمكين المرأة؛
- تكثيف التوعية على المستوى المجتمعي على أن تتضمن نشاطات وقاية تشمل الرجال والفتيان؛
- دعم مقدمي المساعدة القانونية لتعزيز وصول الناجيات إلى العدالة؛
- دعم مجموعة واسعة من مبادرات تنمية قدرات مقدمي الخدمات (الاجتماعية، الصحية، التربوية، إلخ) حول الوقاية من العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والإستجابة له في الوقت المناسب؛
- إيجاد وتشغيل أماكن آمنة وصديقة للنساء والفتيات والفتيان؛
- إشراك شركاء/خبراء جدد ومتخصصين من أجل تقديم نشاطات أساسية؛
- تسهيل التدريبات على الوقاية من الإستغلال الجنسي ووضع آليات إبلاغ سرية من خلال تحديد نقاط ارتكاز.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ التدخلات والنشاطات المخطط لها والمدعومة من فريق العمل المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي منسجمة تماماً مع خطة الإستجابة الإقليمية لسوريا (كانون الثاني (يناير) –حزيران (يونيو) ٢٠١٣) كما مع خطة الإستجابة للأزمة السورية التي وضعتها الحكومة اللبنانية.

فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي
مجموعة الحماية المتعلقة بالإستجابة الإنسانية للأزمة السورية
لبنـــان

## «الأمـــان من خلال عينـيّ»: نساء جنوب لبنـــان يناقشن فهمهـنّ للأمـان

تم الإحتفال بـ «اليوم المفتوح حول المرأة والسلام والأمن» للعام ٢٠١٢ في ٣٠ تشرين الأول (أوكتوبر) في صور في جنوب لبنان. وقد دعم الحدث مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم الذي أنشأ فريق عمل الخاص بالنوع الإجتماعي في جنوب لبنان بالتعاون مع مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين واتحاد بلديات صور ووحدة النوع الإجتماعي في اليونيفيل. بعنوان «الأمان من خلال عينيّ»، وفّر الحدث الفرصة للنساء في جنوب لبنان لكي يناقشنَ قضايا المرأة والسلام والأمن من منظارهنّ الخاص. فشاركت أكثر من ١٥٠ امرأة في ثلاثة اجتماعات عُقدت في صور ومرجعيون وبنت جبيل. خلال الإجتماعات، سلّطت النساء من جنوب لبنان الضوء على فهمهن لـ «أمان» وكيفية تطبيقه في إطار مجتمعاتهن الخاصة.

اختلف إدراك النساء للأمان بين منطقة جغرافية وأخرى مع بعض المسائل الشاملة الهامة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والبيئة النظيفة. وحدّدت المشاركات تصوّراً مشتركاً آخر يتعلق بأحد العوائق أمام الأمان بأنه نقص مشاركة المرأة في صنع القرار. وقد أفدنَ أنّ لذلك ارتباط مباشر بنوعية حياتهنّ. وناقشت النساء التحديات الرئيسية التي يواجهنها لدى محاولة الإنخراط في العملية السياسية في بلدياتهنّ وقد تضمنت:

- عوائق ثقافية تتعلق بالصورة التقليدية للقيادة وصنع القرار على أنها ميدان مخصص للرجل.
- إدراك النساء لقدراتهن الخاصة والإفتقار إلى المهارات والإستعداد ممّا يتيح لهنّ المشاركة سياسياً.
- تركيبة المجتمع اللبناني على أساس التمثيل العائلي المؤسساتي في مجال السياسة وصنع القرار.

تضمّنت التوصيات المبنية على تحديات «الأمان» وعوائقه المحددة ما يلي:

- إشراك نساء جنوب لبنان في عملية التنمية وتحليل الحاجات في مجتمعاتهن الخاصة عبر إشراكهنّ في فريق العمل حول النوع الإجتماعي.
- إنشاء شبكات قوية للنساء من خلال «مشروع توأمة» بين القرى الجنوبية والمجتمع الدولي، فضلاً عن مبادرات تشارك الخبرات.
- بناء قدرات النساء في ما يتعلق بالجهوزية للطوارىء والدعم الطبي وإجراءات الإجلاء بالإضافة إلى التدخل للوقاية من النزاعات (تستهدف الشباب) والوقاية من المخدرات.
- تمكين النساء اقتصادياً كما في صنع القرار والمشاركة.
- زيادة التوعية بشأن حقوق المرأة وقرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن وقضايا النوع الإجتماعي (تستهدف الرجال).

قوى الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)
وحدة النوع الاجتماعي/ قسم الشؤون السياسية والمدنية
مركز الناقورة، صور؛ ص.ب: ١٩٩
تلفون: ٠١٨٢٧٠١٨/٠٥/١٩٢٣٣٠
الموقع الإلكتروني: www.unifil.un.org

## العدالة للنساء في ظل قوانين الأحوال الشخصية

في اطار برنامج مناهضة العنف ضد النساء نظم التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني طاولة مستديرة حول موضوع «العدالة للنساء في ظل قوانين الأحوال الشخصية» في قصر الأونيسكو بتاريخ ١٢ أيلول بحضور عدد من الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وإعلاميين. عرض التجمع موقفه من قضية قوانين الأحوال الشخصية التي يجب أن تتغير لأنها في حالة ركود تام والتي لم تنصف النساء في لبنان ولن تحقق لهن العدالة. وتم فضح الإنتهاكات التي تتعرض لها النساء من جراء وضعهن الهش في هذه القوانين. ثم تم عرض الواقع الإجتماعي للأحوال الشخصية في لبنان وآثاره السلبية على النساء من خلال دينامية العلاقات الزوجية ومسارها على أفراد الأسرة كذلك على النزاعات الزوجية وطرق معالجتها وعلى الخيارات الشخصية وأخيراً تأثيرها على حساب حداثة بنية الأسرة في لبنان. أخيراً جرى نقاش ووضعت توصيات الهدف منها بلورة خطة عمل مستقبلية حول تنظيم حملات المناصرة والتحرك من أجل إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية.

التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني
بيروت، زقاق البلاط، البطريركية، شارع نحاس
بناية ريّي وحمّود، الطابق الاول
تلفون: ٠١٣٧٠١٢٠؛ فاكس: ٠١٣٧٠١٨٩
البريد الإلكتروني: rdfl@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني: www.rdfl-women.org

## عندما تتكلم النساء «سيداو»

يعتبر مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية أنّ حقوق المرأة هي حقوق الإنسان، وأنه لا يمكن بلوغ التنمية على نحو تام إذا استمر استبعاد نصف السكان عن التمثيل المتساوي والإنخراط في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في لبنان. وإدراكاً منه أنّ أغلبية النساء اللبنانيات لا يعرفن حقوقهن، وجد مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية أنه من المهم نشر التوعية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) كأداة قانونية لحماية حقوق المرأة.

منذ نيسان (أبريل) ٢٠١٢، أوجد مشروع «حين تتكلم المرأة عن اتفاقيتها» معرفة أوسع وأكبر لاتفاقية «سيداو» وشروطها وموادها عبر جعلها في متناول الجمهور لضمان فهم النساء في لبنان لمضمونها. إنّ المشروع الممول من السفارة النرويجية يسهل نقاشات الطاولة المستديرة في أنحاء البلد كافة وينشر رسالة الحملة من خلال العديد من المنافذ الإعلامية لتمكين الفتيات والنساء من أن يصبحن وكيلات التغيير في مجتمعاتهن وأن يطالبن بحقوقهن من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأداة.

في آب (أغسطس) أعدّ مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية بالتعاون مع مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، وهي منظمة غير حكومية لبنانية زميلة، كتيباً يعرّف باتفاقية «سيداو» وموادها كافة ويناقشها ويفسرها باللغة العربية المحكية لتسهيل فهمها. فيمكن الآن للفتيات والنساء في المناطق المهمشة وغير المطلعات على الإتفاقية أن يصبحن أكثر تجهيزاً واطّلاعاً على أبعادها القانونية وأي حقوق يملكنها وأي حقوق يضع لبنان تحفّظات عليها. بوجود هذا السلاح القوي بين أيديهنّ، بات بإمكان مئات النساء الآن إيجاد أعداد كبيرة من مؤيدي اتفاقية «سيداو» ومناقشة موادها بصورة ديمقراطية والدفاع عن حقوقهن المتحفظ عليها.

مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية
المزرعة، بيروت
تلفون: ٠١٣٠٣٩١١؛ فاكس: ٠١٣٠٣٥٩٩
البريد الإلكتروني: pcdd@pcdd.org
الموقع الإلكتروني: www.pcdd.org
فايسبوك: Facebook.com/pcdd.lb

## الجمعية المسيحية للشابات تجنّد القيادة العالمية والمحلية لمواجهة العنف ضد المرأة

لطالما كان وضع حد للعنف ضد المرأة أولوية بالنسبة للجمعية المسيحية للشابات في لبنان. فبين تموز (يوليو) وكانون الأول (ديسمبر)، تمت مساعدة حوالى ١٨ امرأة مع أولادهن في ملجأ الجمعية الذي تُسس بالشراكة مع وزارة الشؤون الإجتماعية اللبنانية لإنهاء دورة العنف في حياتهنّ. وقد وفرت لهن الجمعية المسيحية للشابات الإستشارة الإجتماعية والنفسية والدعم الإقتصادي.

في أيلول (سبتمبر) وبهدف توفير قيادة أقوى في مواجهة العنف ضد المرأة، وبدعم من The Power to Change Fund التابع للجمعية العالمية ، نظّمت الجمعية المسيحية للشابات في لبنان مؤتمراً للتدريب على القيادة على مدى يومين تركّز على مهارات القيادة وحقوق المرأة الإنسانية، حيث ناقشت ١٥ قائدة شابة من الجمعية المواقف التقليدية ، الاجتماعية والثقافية التي تهمّش دور المرأة في المجتمع. كما حدّدت المشارِكات مقاربات جديدة لعملهنّ على هذه القضية.

في تشرين الثاني (نوفمبر)، شاركت الجمعية المسيحية للشابات في لبنان في دورة معهد التدريب الدولي للجمعية العالمية في سيول، كوريا. تضمّن التدريب المكثف لستة أيام تبادل الممارسات الفضلى في مواجهة العنف ضد المرأة، كما طورت المشارِكات مهاراتهنّ وفهمهنّ للآليات الدولية من أجل حماية حقوق المرأة الإنسانية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المَرأة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة. وصادقت خمسون امرأة يمثّلن الجمعية المسيحية للشابات من ٣٠ بلداً على مبادىء وثيقة تحدد موقف عالمي لتوجيه الجهود المشتركة من أجل الحدّ من العنف ضد المرأة وبناء السلام تحت راية حركة الجمعية المسيحية للشابات العالمية. وقد سلّطت هذه الوثيقة الضوء على أنّ العنف ضد المرأة يسود في ظل عدم المساواة بين الجنسين وعدم توازن علاقات القوة والوصول إلى الموارد. (انظر http://www. (worldywca.org/Member-Associations/International-Training-Institute/YWCAs-mobilise-to-end-violence

الاتحاد الوطني للجمعية المسيحية للشابات في لبنان؛ عين المريسة، شارع رستم باشا
تلفون/فاكس: ٠١٣٦٩٦٣٥
البريد الإلكتروني: info@lebanonywca.org
الموقع الإلكتروني: www.lebanonywca.org

# تكثيف التدخلات للقضاء على العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي العنف ضد المرأة

بعد تجربة تخطّى عمرها الثلاثة أعوام في العمل على الحدّ من استغلال عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، أصبحت منظمة كفى عنف واستغلال (كفى) على يقين بأنّ معظم هؤلاء العاملات غير مطّلعات على تفاصيل العمل وظروف العيش التي تنتظرهنّ في لبنان، الأمر الذي يجعلهنّ ضحايا الإتجار بالبشر إذ يتم استقدامهنّ من دون إعلامهنّ بالتفاصيل الضروريّة أو بخداعهنّ حول حقيقة ما ينتظرهنّ في البلاد. من هذا المنطلق، قرّرت منظمة كفى التوجّه إلى النساء في أبرز البلدان المُرسِلة اللواتي من المحتمل توظيفهنّ في لبنان كعاملات منازل، وذلك من خلال خمسة أفلام قصيرة تسرد فيها نساء مهاجرات سبق وعملن في لبنان المعلومات الأساسية التي يحقّ ويجدر بالمرأة التي تقرّر العمل في لبنان معرفتها قبل مجيئها. ينقسم كلّ من الأفلام الخمسة إلى ستّة أجزاء: الأوّل يتناول عمليّة الاستقدام والتحضير قبل الوصول إلى لبنان؛ الثاني مرحلة السفر؛ الثالث الوصول إلى مطار بيروت؛ الرابع معلومات عامة عن لبنان؛ الخامس مرحلة العمل داخل المنزل؛ والسادس يتضمّن أرقام مهمّة قد تحتاجها العاملة. يُذكر أنّ الفيلم أُنتج بخمس لغات ليتمّ توزيعه بالتعاون مع جمعيات محلية في خمسة بلدان وهي: الفيليبين، سريلانكا، مدغشقر، أثيوبيا، والنيبال.

في موازاة ذلك، وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٢ وخلال المرحلة الأولى من التعاون الطويل الأمد بين جمعية «كفى» وقوى الأمن الداخلي، تم إعداد منهاج تدريب حول العنف ضد المرأة من قبل لجنة مشتركة بين جمعية «كفى» وقوى الأمن الداخلي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان. ويتألف المنهاج من ٦ فصول تشمل مدخلاً عاماً عن النوع الإجتماعي، أنواع العنف الأسري وأشكاله، والمعاهدات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة، والقوانين الوطنية المرتبطة بالموضوع، ومهارات الإصغاء الأساسية، ومعايير الإستجواب. وفي كانون الأول (ديسمبر) وقبل إنجاز المنهاج عن العنف ضد المرأة، أقيمت ورشة عمل كنموذج تجريبي بمشاركة ١٩ ضابطاً من قوى الأمن الداخلي بهدف جمع تعليقات المشاركين على مسودة المنهاج. أما في المرحلة الثانية فسيتم اعتماد منهاج التدريب ضمن البرنامج التعليمي في مركز تدريب قوى الأمن الداخلي الرئيسي في الوروار. بالإضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لإجراء سلسلة تدريبات على المنهاج تستهدف ضباط قوى الأمن الداخلي المكلّفين بتولّي حالات العنف الأسري.

منظمة كفى عنف واستغلال؛ شارع بدارو ٤٣
بناية بيضون، الطابق الأول
تلفون/فاكس: ١ / ٠١٣٩٢٢٢٠
البريد الإلكتروني: kafa@kafa.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.kafa.org.lb
فايسبوك: www.facebook.com/kafa.lb
www.facebook.com/Towards Protection of Women from Family Violence
تويتر: www.youtube.com/kafalebanon

## مسرح تفاعلي وطاولات مستديرة من أجل التوعية ومشروع جديد لتمكين النساء المعرّضنَ للخطر

بين أيلول (سبتمبر) وكانون الأول (ديسمبر)، وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية وبالشراكة مع الوكالة الكاثوليكية للتنمية في ما وراء البحار وجمعية النجدة، واصل منتدى النساء الفلسطينيات في لبنان تقديم العروض المسرحية التفاعلية في شمال وجنوب لبنان. فأُجريَت ٣ عروض في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة وصيدا والبداوي واستُهدفَ ما مجموعه ٢٥٧ لاجئاً (٢١٦ أنثى و٤١ ذكراً). كان من المفترض إجراء عرض رابع في مخيم نهر البارد، غير أنه ألغي بسبب الإشتباكات المسلحة.

خلال الفترة نفسها، نجح المنتدى أيضاً في زيادة التوعية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو) عبر عقد ٦ طاولات مستديرة في مناطق متعددة (برج البراجنة وصيدا وصور والبقاع والبداوي ونهر البارد) تبعتها ندوة في بيروت في فندق «الريفييرا». وقد عالجت هذه النشاطات قضايا حسّاسة متنوعة تتعلق باتفاقية «سيداو» مثل مشاركة المرأة السياسية؛ العنف ضد المرأة (العواقب والعلاقة مع التقاليد ودور الرجل في القضاء عليه)؛ التمكين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمرأة؛ والفجوات بين القوانين المحلية والإتفاقيات الدولية. هذا وقد شارك ٢٣٥ شخصاً (٥٩ ذكراً و١٧٦ أنثى) في هذه النشاطات.

وبرز إنجاز عظيم آخر ألا وهو تعاون المنتدى مع المجلس الدنماركي للاجئين وإطلاق مشروع «تمكين النساء المعرّضنَ للخطر في لبنان» بهدف تمكين النساء العرضة للخطر و/أو ضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي عبر الوقاية واستجابة متمحورة حول الحماية وقائمة على دعم سبل العيش. سيساهم المشروع في تعزيز الإعتماد على الذات اقتصادياً وشخصياً لدى ٣٠٠ امرأة عرضة للخطر وفي زيادة التوعية لدى المكلفين بمسؤوليات تتعلق بالعنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي كما بالإتجار بالبشر. هذا ويستهدف المشروع النساء الفلسطينيات واللبنانيات والعراقيات. وفي تشرين الأول (أوكتوبر) وفي ظل هذا المشروع، قاد المنتدى حملةً إعلاميةً في صيدا ركّزت على أهمية المساواة بين الرجل والمرأة ورفض التمييز والعنف. وشهد شهر تشرين الأول (أوكتوبر) أيضاً افتتاح مركز الموارد النسائي في صيدا الذي يوفّر للنساء العرضة للخطر دعماً اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً.

منتدى النساء الفلسطينيات في لبنان
بناية الأمين، شارع عفيف طيبي، بيروت، لبنان
تلفون: ١٣٠٢٠٧٩.
البريد الإلكتروني: palwomenforum@gmail.com

## حملة زيادة التوعية بين النساء والرجال والشباب والأطفال من الجنسية العراقية

خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٢ وفي سياق عمله مع اللاجئين العراقيين في لبنان وبدعم من وزارة الخارجية الأميركية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدّم مركز الأجانب في رابطة كاريتاس لبنان سلسلة جلسات لزيادة التوعية بشأن العنف الجنسي والعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين جماعات اللاجئين العراقيين.

وإدراكاً منه أنّ معظم اللاجئات بحاجة إلى من يصغي إليهن، وفّر المركز لهنّ هذه الفرصة من خلال إنشاء جماعات دعم. وقد وفرت الأخيرة مكاناً آمناً حيث تشعر النساء بالحرية لتشارُك قصصهنّ وإيجاد أفكار عملية من أجل التعامل مع وضعهنّ الخاص. وهكذا، أقيمت ٢٠ جلسة دعم بين تموز (يوليو) وكانون الأول (ديسمبر) بحضور أكثر من ١٢ امرأة أسبوعياً. وكانت الجلسات تدار على يد العاملة الإجتماعية المسؤولة. وسيبقي مركز الأجانب في رابطة كاريتاس لبنان على هذا التدخل طوال العام ٢٠١٣.

كاريتاس لبنان مركز الأجانب
مركز تقلا، جادة شارل حلو، سن الفيل
تلفون: ٠١٥٠٢٥٥٠/١/٢/٣/٤
البريد الإلكتروني: carimigr@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني: www.caritasmigrant.org.lb

## دراسة جديدة تُظهر انتشاراً كبيراً للعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بين اللاجئين الفلسطينيين

تُظهر دراسة جديدة أجرتها جمعية النجدة أنّ العنف الأسري ظاهرة راسخة في العالم تؤثر على الشرائح السكانية كافة، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. تألفت عينة الدراسة، التي أُنجزت في كانون الأول (ديسمبر)، من ٣٠٠ أسرة مستفيدة من برامج النجدة التي طُبّقت خلال العام ٢٠١١ في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في كلّ من شمال لبنان وصيدا.

أظهرت نتائج الدراسة حدوث عنف جنسي وسط النساء المتزوجات وتحرش جنسي وسط النساء غير المتزوجات. ودلّت أرقام العنف الجسدي على مشكلة حقيقية تطال ٢٥٪ من النساء المتزوجات في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وما يثبت هذه الإرقام هو الإنتشار الواسع للعنف اللفظي والإجتماعي الذي يطال الأغلبية الساحقة من اللاجئات الفلسطينيات المتزوجات في محيطهنّ الأسري.

ستشكل الدراسة، عبر توفير المعلومات الكمية والنوعية، قاعدةً لدعم تدخّل جمعية النجدة من أجل القضاء على العنف الأسري. وقد أُجريت هذه الدراسة في سياق استراتيجية الجمعية الثلاثية المحاور المتعلقة بالعنف ضد المرأة التي أُطلقت في العام ١٩٩٩ والتي تتضمن المراقبة والتدخل وكسب التأييد.

جمعية النجدة الاجتماعية
شارع عفيف الطيبي بناية علمَين، الطابق الثالث، بيروت، لبنان
ص.ب.: ١١٣-٦٠٩٩؛ تلفون: ٠١٣٠٢٠٧٩
البريد الإلكتروني: association@najdeh.org.lb ؛najdeh_dv@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني: www.association-najdeh.org

## أجندة المرأة والسلام والأمن في لبنان

عقدت اللجنة اللبنانية للسلام والحرية بالشراكة مع مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين «اللقاء التشاوري الوطني الثاني حول النساء والسلام والأمن» في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر). وقد جمع اللقاء بين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ومنظمات تعنى بحقوق المرأة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية وممثلين عن الوزارات المحلية. تمثّل الهدف العام لهذا اللقاء بتحديد الأولويات الوطنية الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة وبمشاركتها في قضايا السلام والأمن، كما بنتائج محتملة أخرى يمكن أن تكون في صلب برنامج أكبر في لبنان يتعلق بقرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. جاء هذا اللقاء كمتابعة للمرحلة الأولى من العملية التشاورية الوطنية اللبنانية التي عُقدت في أيار (مايو).

على الصعيد نفسه، تقوم اللجنة اللبنانية للسلام والحرية بالتنسيق مع مؤسسة أبعاد من أجل مناقشة وطنية حول حماية حقوق المرأة الإنسانية واحترامها في حالات النزاعات وما بعد النزاعات في لبنان. هذا الحوار الوطني مصمّم لمساعدة المنظمات غير الحكومية المعنية بالنساء في الوصول الى توصيات ملموسة، في محاولةٍ لحث لبنان على احترام حقوق المرأة الإنسانية وحمايتها وتحقيقها في حالات النزاعات وما بعدَ النزاعات. فضلاً عن ذلك، يأتي كاستجابة لقرار لجنة «سيداو» في تشرين الأول (أوكتوبر) ٢٠١٠ باعتماد توصية عامة حول حماية حقوق المرأة الإنسانية في بيئات النزاعات وما بعد النزاعات.

اللجنة اللبنانية للسلام والحرية
ص ب: ١٤-٦٧٢٥، بيروت، لبنان
تلفون: ٠١٧٤١٣٣٠ ، ٠٣٠٣٩٩٠٣
البريد الالكتروني: nougho@hotmail.com

# تعزيز قدرات العاملات في سجون النساء حول فيروس السيدا/الايدز

منذ سنة ١٩٩٦، تساعد جمعية دار الامل سجون النساء والسجينات من خلال مشروع اعادة تأهيل واندماج للسجينات بمساعدة فريق عمل متعدد الاختصاص. ويهدف المشروع الى تحسين الظروف المعيشية داخل السجون ومساعدة السجينات على تطوير قدراتهن وتمكينهن من الاندماج في المجتمع بعد الخروج من السجن. ويتضمّن هذا المشروع نشاطات توعية تستهدف ادارة السجون والحارسات وتهدف إلى تزويدهن بالمعلومات التي هن بحاجة لها حول كيفية التعامل مع السجينات بأسلوب يحفظ حقوق السجينات ويساعدهن على حماية أنفسهن.

خلال شهري ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (أوكتوبر)، نظمت جمعية دار الأمل، بالشراكة مع منظمة دياكونيا، ورشات تدريبية من أجل «تعزيز قدرات العاملات في سجون النساء حول عدوى فيروس السيدا/الايدز». وقد استهدفت هذه الورشات التدريبية ٢٦ من الطاقم العامل في سجون النساء الثلاث في لبنان (طرابلس وبعبدا وزحله) من حارسات وممرضات وإداريات. هدفت الورشات الى تعزيز قدرات العاملات في السجون وتمكينهن من التعامل مع موضوع فيروس السيدا/الايدز بمهنية من خلال تعريف المشاركات الى الفيروس وكيفية انتقاله وكيفية الوقاية منه.

هكذا حصلن على المعرفة والمعلومات حول كيفية إجراء التفتيش الدوري بطرق سليمة وحول الخطوات الواجب اتخاذها في حال وجود سجينة متعايشة مع الفيروس. كذلك تدربت العاملات على الخطوات الواجب اتباعها في حال تعرضت احداهن للفيروس. وركّز التدريب على المنطلقات المهنية والاخلاقية في التعامل مع هذا الموضوع، لاسيّما مبادئ الخصوصية وخطورة الوصمة والتمييز. وقد تم تزويد السجون بموارد ضرورية للتوعية كل من يدخل الى السجون، من منشورات تثقيفية وارقام هواتف ضرورية للاستفسار وطلب المشورة. إضافة إلى ذلك، تم تأمين الجرعة الاولى من لقاح التهاب الكبد الوبائي للعاملين والعاملات في السجون الثلاث.

دار الأمل
سن الفيل، حرش تابت، قرب الحديقة العامة
بناية سمير غزال، الطابق الأرضي
تلفون/فاكس: ٠١٤٨٣٥٠٨ ، ٠١٢٤١١٦٤
البريد الإلكتروني: hodakara@hotmail.com
info@daralamal.org
الموقع الإكتروني: www.daralamal.org

# الجهـــــود المنسّقـــــة

## حملة الـ «١٦ يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة»

حملة الـ «١٦ يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة» هي حملة دولية تربط ما بين العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان، وتُنظّم كل عام بين ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) (اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة) و١٠ كانون الأول (ديسمبر) (اليوم العالمي لحقوق الإنسان) في جميع أنحاء العالم. أما هذا العام، فقد احتفلت المنظمات غير الحكومية التالية بهذه الحملة من خلال سلسلة من الأنشطة.

### حملة لزيادة التوعية بين النساء والرجال والشباب والأطفال من الجنسية العراقية

خلال حملة الـ «١٦ يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة»، وفي إطار عمله مع اللاجئين العراقيين في لبنان وبدعم من وزارة الخارجية الأميركية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نفّذ مركز الأجانب في رابطة كاريتاس لبنان سلسلة جلسات لزيادة التوعية بشأن العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي بدعم من معالجين نفسيين معتمدين. نتيجة لذلك، نُظّمت ١٠ ندوات تستهدف النساء والرجال والأطفال والشباب، وزادت التوعية حول العنف وكيف يتم فهم الموضوع ضمن العائلة وكيف يمكن المساهمة في تغيير الوضع. وقد بعثت الجلسات على تشارك في التجارب ومناقشات جماعية، بالإضافة إلى عروض أفلام وثائقية ومسابقات رسم وألعاب.

كاريتاس لبنان مركز الأجانب
مركز تقلا، جادة شارل حلو، سن الفيل
تلفون: ٠١٥٠٢٥٥٠/١/٢/٣/٤
البريد الإلكتروني: carimigr@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني: www.caritasmigrant.org.lb

### إطلاق إستراتيجية الحوار على المستوى السياساتي مع المؤسسات الدينية... للقضاء على العنف ضد النساء!

إجتمع رجال دين مسيحيون ومسلمون حول طاولة مستديرة بعنوان: «رجال الدين: أي دور في القضاء على العنف ضد النساء» والتي نظّمتها مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين في تشرين الثاني/نوفمبر بالشراكة مع أوكسفام. جاءت هذه الطاولة المستديرة الأولى ضمن سلسلة نشاطات أطلقتها مؤسسة أبعاد كجزء من إستراتيجية التطوير والحوار السياساتي مع القادة الدينيين. ترمي هذه الإستراتيجية إلى خلق أطر شراكة بين كل من المجتمع المدني والقادة الدينيين في التصدي لأحد أخطر إنتهاكات الحقوق الإنسانية للنساء: العنف القائم على النوع الإجتماعي.

«نؤمن... شركاء لإنهاء العنف ضد النساء» هي الحملة الوطنية التي أطلقتها مؤسسة أبعاد خلال حملة "الـ١٦ يوماً الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة" جاءت كخطوة ثانية في سياق الإستراتيجية كدليل واضح على وجود إيمان مشترك بين المجتمع المدني والمؤسسات الدينية بضرورة تكريس حقوق النساء الإنسانية. شارك في هذه الحملة الوطنية أبرز القادة الدينيين في لبنان من خلال إيصال رسائل إستهدفوا بها الرأي العام ونددوا من خلالها بالعنف ضد النساء والفتيات حاملةً مضامين ثقافة إحترام كرامة النساء ونبذ العنف بكافة أشكاله وأنواعه.

أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
فرن الشباك، القطاع ٥، ٥١ شارع بستاني
بناية نجار، الطابق الأرضي
تلفون: ٠١٢٨٣٨٢٠/٧٠٢٨٣٨٢٠؛ فاكس: ٠١٢٨٣٨٢١
البريد الإلكتروني: abaad@abaadmena.org
الموقع الإلكتروني: www.abaadmena.org
فايسبوك: www.facebook.com/abaadmena
تويتر: http://www.youtube.com/user/ABAADMENA

### حملة «احكي قصتك»

مع انطلاق الـ «١٦ يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة»، وابتداءً من اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، أطلقت «إنتفاضة المرأة في العالم العربي»* حملة «احكي قصتك» على صفحة الفايسبوك الخاصة بها، وهي دعوة للنساء في العالم العربي (بما في ذلك لبنان) حتى يخبرن قصصهنّ إذا كنّ قد تعرّضن لأي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي.

استمرّت حملة الفايسبوك على الإنترنت ٣ أسابيع ونتج عنها مشاركة ٦٨ قصة شخصية من بلدان مختلفة في العالم العربي، بما في ذلك لبنان، عن التحرّش الجنسي والإغتصاب وعملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري وزواج الأطفال والعنف الأسري وما يسمّى بجرائم الشرف والتمييز في القوانين. وقد شجّعت الحملة النساء على الإفصاح عن قصصهن الشخصية التي غالباً ما تكون مخبأة لمساعدتهنّ في التخلص من شعورهن بالعار ولإدراك أنّ الصمت هو بمثابة عقاب ذاتيّ ويشكل نوعاً من الحصانة للمعتدي. كثيرات من النساء المشاركات عبّرن عن مدى كون التكلّم جهاراً مصدر علاج وتمكين لهن...

*«إنتفاضة المرأة في العالم العربي» هي مبادرة مستقلة أطلقتها ٣ ناشطات من لبنان وفلسطين

إنتفاضة المرأة في العالم العربي
البريد الإلكتروني: arabwomenuprise@gmail.com
الموقع الألكتروني:
www.uprisingofwomeninthearabworld.org
فايسبوك: www.facebook.com/intifadat.almar2a؛
تويتر: @UprisingOfWomen

## توعية في المناطق حول التحرش الجنسي بالفتيات والعنف ضد النساء

شارك التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني في كافة فروعه في حملة ال١٦ يوم العالمية لمناهضة العنف ضد النساء التي امتدت من ٢٥ تشرين الثاني لغاية ١٠ كانون الأول وذلك بإقامة عدة أنشطة على الشكل الآتي:

- مسرح تفاعلي عن موضوع التحرش الجنسي بالفتيات، في دار الأيتام الإسلامية في منطقة النويري.
- عرض فيلم ومناقشته عن العنف في العلاقات الأسرية في جامعة سيدة اللويزه من إنتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان
- عرضان لفيلم «ناجيات» حول العنف ضد النساء ومناقشتهما في ثانوية الأدباء في بعلبك وأخر في الثانوية الجعفرية في بلدة قصرنبا.
- محاضرة حول العنف ضد النساء في فرع التجمع بالبقاع.
- لقاءان في الشمال حول التحرش الجنسي بالفتيات، في ثانوية اندرية نحاس وأخر في مركز التجمع في طرابلس.
- مسرح تفاعلي حول التحرش الجنسي في مخيم عين الحلوة.
- لقاء حول التحرش الجنسي بالفتيات في الجامعة اللبنانية الأميركية في صيدا.

التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني
بيروت، زقاق البلاط، البطريركية، شارع نحاس
بناية ريّي وحمّود، الطابق الاول
تلفون: ١٣٧٠١٢٠.
فاكس: ١٣٧٠١٨٩.
البريد الإلكتروني: rdfl@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني: www.rdfl-women.org

## حملة «الشارة البيضاء»

حملة «الشارة البيضاء» هي حملة دولية تهدف إلى إشراك الرجل في القضاء على العنف ضد المرأة. جنباً إلى جنب مع حملة الـ «١٦ يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة»، استمرت حملة «الشارة البيضاء» هذا العام وللعام الثالث على التوالي في لبنان مع تنفيذ نشاطات كما هو مفصّل أدناه.

### «هون رجوليتك؟...فتش على انسانيتك»

ضمن إطار مشروع «تعزيز العمل مع الرجال والفتيان لمناهضة العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط» المموّل من الإتحاد الأوروبي وكجزء من حملة إقليمية أُطلقت خلال الفترة عينها في كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والعراق، أطلقت مؤسسة كفى عنف واستغلال حملة «الشارة البيضاء» ٢٠١٢ للسنة الثالثة على التوالي في لبنان، بالإشتراك مع أوكسفام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. جرت حملة هذا العام تحت شعار «هون رجوليتك؟...فتش على انسانيتك» وقد تبعتها دعوة إلى البحث عن «أشكال مختلفة من الذكورية».

تم إيصال هذه الرسائل من خلال حملة إعلامية وطنية تألفت من ملصقات ونشرات إضافة إلى إعلانات ملصقة على باصات النقل العام وإعلانات تلفزيونية، كُرّرت أكثر من ٤٠ مرّة في المنافذ الإعلامية. وقد رافق الحملة الإعلامية عددٌ من التدخلات على غرار إقامة معرض «الشاهدة الصامتة» في الجامعات، وعقد جلسات توعية حول العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي في المدارس، وعقد مناقشات مع الرجال عن الذكورية ودور الرجل في مناهضة العنف ضد المرأة، وتنظيم مسيرة في اليمونة لمناهضة العنف ضد المرأة، ونشر كتاب مصور عن العنف ضد المرأة. في موازاة ذلك وفي جميع أنحاء البلد، كان رجال من خلفيات ومجالات مختلفة يوقّعون على تعهد «بعدم ارتكاب أو التغاضي أو السكوت عن العنف ضد المرأة». فضلاً عن ذلك، كانت الحملة مدعومة من عناصر قوى الأمن الداخلي الذين وضعوا الشارة البيضاء طوال مدة الحملة.

منظمة كفى عنف واستغلال
شارع بدارو ٤٣، بناية بيضون، الطابق الأول
تلفون/فاكس: ١٣٩٢٢٢٠/١
البريد الإلكتروني: kafa@kafa.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.kafa.org.lb
فايسبوك: www.facebook.com/kafa.lb
www.facebook.com/Towards Protection of Women from Family Violence
تويتر: www.youtube.com/kafalebanon